للمواطنين غير الحاصلين على الرعاية السكنية والوافدين والبدون

الدويسان يقترح تحديد القيمة الإيجارية للسكن الخاص

فيصل الدويسان

تقدم النائب فيصل الدويسان باقتراح بقانون يقضي بتحديد القيمة الإيجارية للسكن الخاص والذي يستفيد منه المواطنون الذين لم يحصلوا على الرعاية السكنية وفئة البدون والوافدون.

وقال الدويسان في تصريح صحافي ان هذا المقترح يعالج الخلل الكبير في القيمة الإيجارية الحالية واستغلال بعض التجار للفئات المذكورة، مشيرا الى ان جهود الحكومة لحل هذه القضية لا تلبي طموح مجلس الأمة ولا الشارع الكويتي رغم ان القضية الإسكانية تصدرت أولويات السلطتين خلال الفترة الماضية لكن القصور الحكومي في معالجة القضية لا يزال يخيم عليها.

وأضاف الدويسان ان الاقتراح بقانون لتحديد القيمة الإيجارية يخصص مبلغ دينارين لمساكن محافظة العاصمة للمتر المربع الواحد ودينار ونصف لمحافظة حولي ودينار و250 فلسا للفروانية ومبارك الكبير و200 فلس للأحمدي والجهراء.

وأكد الدويسان ان المقترح الذي تقدم به يحفظ مصلحة وحقوق التجار وينصف المستأجرين للمساكن من المواطنين والوافدين والبدون، مشيرا الى انه سيحشد نيابيا لإقرار هذا القانون الذي سيحقق العدالة في القضية الإسكانية ويمنع استغلال التجار وسيكون تحت طائلة البلدية والتجارة.

وأشار الى انه لا يمانع في اي اقتراحات نيابية لتعديل أو إضافة مواد جديدة تكون في صالح القضية الإسكانية وتفيد المستأجرين.

ونص الاقتراح على المواد التالية:

مادة 1: يطبق هذا القانون فيما يخص قيمة تأجير الوحدات السكنية غير المفروشة المخصصة للأفراد لغرض السكني في الأماكن التجارية والاستثمارية والخاصة. لا يطبق هذا القانون على الوحدات السكنية التي تستأجرها الدولة او السفارات او المنظمات الدولية او الشركات التجارية لموظفيها.

مادة 2: يتولى مالك المبنى تحديد الأجرة وفقا للضوابط والمعايير المحددة في نصوص هذا القانون، وذلك بعد مطابقة البلدية لتلك الضوابط ومصادقة وزارة التجارة واستصدار رخصة بالموافقة على الأجرة قبل البدء بالتأجير.

وفي كل الأحوال على المؤجر استصدار رخصة الموافقة على عقود الإيجار القائمة وتصحيح القيمة الإيجارية وفقا لهذا القانون قبل مضي 90 يوما من تاريخ العمل بهذا القانون.

ويجوز ان تكون القيمة الإيجارية للوحدة السكنية أقل من تلك التي تحددها البلدية طبقا لمواد هذا القانون سواء للعقود التي أبرمت قبل هذا القانون أو بعده.

مادة 3: إذا رأى المستأجر قبل العمل بهذا القانون او بعده ان الأجرة التي حددها المؤجر غير مطابقة للشروط المنصوص عليها في هذا القانون جاز له خلال 90 يوما من نفاذ هذا القانون او توقيع العقد مراجعة البلدية للشروط ومصادقة وزارة التجارة لتحديد أجرة الوحدة السكنية، وفي كل الأحوال يجوز له اللجوء للقضاء في اي وقت أثناء سريان العقد.

مادة4: تقيم القيمة الإيجارية للوحدات السكنية على اساس المتر المربع الواحد، وفقا للتصنيف التالي:

أ - ديناران اثنان للمتر المربع في الوحدات السكنية الواقعة في محافظة العاصمة عدا المناطق الواقعة غربها مما يلي منطقة الشويخ.

ب - دينار واحد و500 فلس للمتر المربع في الوحدات السكنية الواقعة في محافظة حولي.

ت - دينار واحد و250 فلسا للمتر المربع الواحد في الوحدات السكنية الواقعة غرب العاصمة، مما يلي منطقة الشويخ ومحافظتي الفروانية ومبارك الكبير.

ث - دينار واحد و200 فلس للمتر المربع الواحد في الوحدات السكنية الواقعة في محافظتي الجهراء والأحمدي.

مادة 5: يخصم ما قيمته 20٪ من القيمة الإيجارية الأساسية في المساكن القديمة التي مضى على بنائها او إعادة بنائها 30 عاما.

مادة 6: يضاف ما قيمته 35٪ من القيمة الايجارية الأساسية الى قيمة ايجار المباني الجديدة التي لم يمض على بنائها او اعادة بنائها اكثر من ثلاث سنوات.

مادة 7: يضاف ما قيمته 20٪ من القيمة الايجارية الأساسية الى قيمة ايجار الوحدات السكنية المطلة على شاطئ البحر او التي لا تبعد عنه اكثر من 500 متر.

مادة 8: يضاف ما قيمته 10٪ من القيمة الايجارية الاساسية الى قيمة الوحدات السكنية المطلة مباشرة على الشوارع الرئيسة العامة لحدود المناطق المقابلة لمنطقة اخرى.

مادة 9: في حال مخالفة المؤجر بالزيادة على القيمة الايجارية المنصوص عليها في هذا القانون فانه يعاقب بالغرامة المالية التي لا تقل عن خمسة آلاف دينار لكل عقد، ويرد للمستأجر قيمة الزيادة المترتبة على هذه المخالفة، سواء التزم بالاجراءات الواردة في المادة 2 من هذا القانون او لم يلتزم.

ويعاقب بغرامة مالية قدرها 100 دينار اذا عمد المؤجر للتأجير بمخالفة المادة 2 من هذا القانون.

مادة 10: لوزير التجارة ان يرفع بما لا يتجاوز 20٪ او ينقص بما لا يقل عن 50٪ من اساس القيمة الايجارية في هذا القانون لاي نوع من وحدات السكن او كلها بعد مضي خمس سنوات على بدء سريان هذا القانون.

مادة 11: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جدول توضيحي لكيفية احتساب الإيجار بغرض السكنى

محافظة العاصمة	قيمة	الإيجار	للمتر	المربع	2 دينار
الوصف	M 80	M 100	M 200	M 300	M 400
بناء قديم	124	160	320	480	640 ٪20 تخفيض
بناء عمر متوسط	160	200	400	600	800 الأجرة الأساسية
بناء حديث	176	240	480	720	960 ٪20 زيادة
طريق عام رئيسي	16	20	40	60	80 ٪10 زيادة
اطلالة بحرية	32	40	80	120	160 ٪20 زيادة

محافظة حولي	قيمة	الإيجار	للمتر	المربع	1.5 دينار
الوصف	M 80	M 100	M 200	M 300	M 400
بناء قديم	96	120	240	360	480 ٪20 تخفيض
بناء عمر متوسط	120	150	300	450	600 الأجرة الأساسية
بناء حديث	144	180	360	540	720 ٪20 زيادة
طريق عام رئيسي	14	15	30	45	60 ٪10 زيادة
اطلالة بحرية	24	30	60	90	120 ٪20 زيادة

غرب العاصمة ومحافظتا الفروانية ومبارك الكبير	قيمة	الإيجار	للمتر	المربع	1.25 دينار
الوصف	M 80	M 100	M 200	M 300	M 400
بناء قديم	80	100	200	300	400 ٪20 تخفيض
بناء عمر متوسط	100	125	250	375	500 الأجرة الأساسية
بناء حديث	120	150	300	450	600 ٪20 زيادة
طريق عام رئيسي	10	12,5	25	37,5	50 ٪10 زيادة
اطلالة بحرية	20	25	50	75	100 ٪20 زيادة

محافظتا الجهراء والأحمدي	قيمة	الإيجار	للمتر	المربع	1.2 دينار
الوصف	M 80	M 100	M 200	M 300	M 400
بناء قديم	77	96	192	288	384 ٪20 تخفيض
بناء عمر متوسط	96	120	240	360	480 الأجرة الأساسية
بناء حديث	115	144	288	432	576 ٪20 زيادة
طريق عام رئيسي	10	12	24	36	48 ٪10 زيادة
اطلالة بحرية	20	24	48	72	96 ٪20 زيادة

● للوحدات متعددة الأدوار يضاف 100٪ من القيمة الايجارية للمتر المربع للطابق الاضافي الاول و50٪ لكل طابق بعد ذلك.
مثال: ڤيلا 400 متر مربع مكونة من دورين عمر متوسط.
العاصمة: 1600 دينار.
(ثلاثة طوابق = 2000 دينار) + سرداب 2400 دينار.

استقبل عددا من السفراء

الغانم يؤكد رفع الحصانة عن دشتي بعد أخذ الآراء القانونية والدستورية

رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم مستقبلا سفير المانيا لدى الكويت

أكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم رسميا رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي وذلك بعد الجدل الذي اثير حول التصويت على الموضوع في الجلسة الماضية اثناء غيابه عن رئاسة الجلسة.

وقال الغانم في تصريح صحافي: بعد اخذ الآراء القانونية والدستورية والتحقق مما حدث في الجلسة الماضية اثناء غيابي، تبين لي ان قرار المجلس الصحيح هو رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي .

من جانب آخر استقبل الرئيس الغانم في مكتبه أمس عددا من السفراء المعتمدين لدى الكويت.

واستقبل الغانم سفير جمهورية المانيا الاتحادية لدى الكويت أوجين فولفارت، حيث جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، ومناقشة آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، كما تطرق الجانبان إلى زيارة وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الألماني للكويت ومواصلة جهود التعاون في شتى المجالات.

كما استقبل الغانم السفير الأوكراني لدى الكويت فلاديمير تولكاش حيث تبادل الطرفان الحديث حول العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تطويرها في العديد من المجالات. واستقبل الغانم سفير مملكة بلجيكا لدى الكويت اندي ديتاي حيث تطرق الجانبان للأوضاع الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي السياق نفسه استقبل الغانم سفير جمهورية صربيا لدى الكويت فلاديمير كوهوت، وجرى خلال اللقاء التطرق إلى العديد من الموضوعات التي تربط بين البلدين الصديقين. واستقبل الغانم سفير جمهورية التشيك لدى الكويت مارتين فيتك، وتمحور اللقاء حول العلاقات الثنائية وآفاق تنميتها، إلى جانب تعزيز العلاقات بين البلدين خصوصا فيما يتعلق بالجانب البرلماني وتبادل الزيارات والوفود فيما بينهما.

بعد قضائهم أكثر من نصف أعمارهم في خدمة الكويت

العوضي يشيد بتكريم الخالد للضباط المتقاعدين

أشاد عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي بالخطوة الطيبة التي قام بها الشيخ محمد الخالد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بتكريمه الضباط المتقاعدين من الداخلية، معتبرا أن هذا التكريم المعنوي يحمل الكثير من التقدير لهؤلاء الضباط المخلصين بعد أداء واجبهم على أكمل وجه وأحسن صورة.

وأضاف العوضي أن تكريم هؤلاء الكوكبة من أبناء الكويت البررة بعد خدمتهم الوطن والإنسان أكثر من ثلاثين عاما يهدف إلى شكرهم والثناء على ما قاموا به من جهود جبارة حيث قضوا أكثر من نصف أعمارهم في خدمة وطنهم وأمضوا في خدمتهم من الوقت أكثر مما أمضوا في بيوتهم، متقدما منهم بالشكر والتقدير والإجلال ومتمنيا لهم حياة هانئة مستقرة وهادئة بعد تعبهم وجهدهم.

كما تمنى العوضي كل التوفيق والنجاح للضباط الجدد الذين سيحلون محل الضباط المتقاعدين حيث سيقومون بمتابعة مسيرة زملائهم ممن سبقوهم ويضيفون نجاحات إلى نجاحاتهم بما يملكون من حس وطني وخبرات وكفاءات وإخلاص للوطن، مؤكدا أن الجميع يراهنون على مستقبل الضباط الذين سيحلون محل معلميهم القدامى وأنهم سيكونون خير الطلبة الذين يحملون المسؤولية ويتفوقون على من علمهم ودربهم.

وختم العوضي متوجها إلى وزير الداخلية بالشكر على هذه اللفتة المباركة والمستحقة نحو رجال الوطن الذين واصلوا الليل بالنهار لتبقى الكويت آمنة مستقرة ومزدهرة تنعم الأمن والأمان.

كامل العوضي

اللجنة ناقشت 7 مواد من قانون جامعة جابر الاحمد

الرويعي: «التعليمية» استكملت مناقشة نظام الوزن النسبي

د. خليل عبدالله ود.عودة الرويعي وحمود الحمدان خلال اجتماع اللجنة

ناقشت لجنة التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية امس موضوع الوزن النسبي للدرجات الخاص بطلبة الثانوية.

وقال رئيس اللجنة د.عودة الرويعي ان اجتماع اللجنة استكمل مناقشة الوزن النسبي وتم تقديم اللجنة ملاحظاتها وتصوراتها التي شابت هذا الموضوع مشيرا الى اقتناع وزير التربية ووزير التعليم العالي بدر العيسى والفريق الوزاري بملاحظات اللجنة بشأن الوزن النسبي.

وقال ان الوزن النسبي لم يكن ضمن وثيقة التعليم ولم يصدر قرار إداري فيه لذلك قرار اصداره خطأ اجرائي لذلك تم تطبيق ما هو معمول به بالسابق.

وأضاف ان اللجنة الوزارية قدمت مقترحا خاصا بتقييم وتقويم الطالب وأن هذا الاقتراح يعتبر غير نهائي وقابل للتعديل والنقاش وأن اللجنة البرلمانية ترحب بهذه الخطوة قبل تطبيق اي قرار يتم اتخاذه، مشيرا الى ان اللجنة ابدت تحفظا على المقترح الوزاري.

وقال ان اللجنة ناقشت ايضا 7 مواد من قانون جامعة جابر الاحمد، مضيفا ان القانون السابق كان يمنع تعيين مدير للجامعة بسبب الصياغة.

وأوضح انه تمت مناقشة مشروع الجامعات الحكومية، حيث ان اللجنة تريد ان يكون أي تأسيس لأي جامعة حكومية وفق هذا القانون ولن نحتاج لصياغة قانون جديد.

وعن قانون الاعلام الإلكتروني الجديد قال «لم يصل الى اللجنة حتى الآن».

سأل عن الإجراءات المتبعة في اختيار المعينين في الهيئة

موسى: أمتلك وثائق ومستندات لتورط مسؤولين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد

ماجد موسى

كشف النائب ماجد موسى المطيري عن امتلاكه مستندات ووثائق تورط بعض الأمناء العامين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد بعد دفعهم تعيين أقارب لهم في مناصب إدارية عليا في الهيئة.

وأكد المطيري في تصريح له «ان المعلومات التي وقعت تحت يديه تم التأكد منها بعد التحقق منها»، مبينا انه وجه سؤالا بهذا الخصوص وهو بداية لفتح ملف الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

وقال: «اذا لم تأتني الأسماء التي طلبتها في السؤال فسأعلن وأكشف الأسماء في قاعة عبدالله السالم أمام أعضاء مجلس الأمة لتوضيح الصورة عن هذه الهيئة التي باتت تحارب الكفاءات الوطنية التي من المفترض ان يكون لهم الأولوية في التعيين».

وأضاف: أتمنى من القياديين في الهيئة عدم الرد إلا بمستندات رسمية وليس عبر وسائل الإعلام حتى لا نضطر لنشر الأسماء والمستندات في الصحف، حفاظا على أسماء وكرامة الأمناء وأقاربهم الذين تم تعيينهم في الهيئة.

وتابع المطيري:

كذلك لدينا معلومات ان احد المسؤولين في الهيئة قام بالاتصال على أحد المواطنين الكويتيين وسأله عن الحراك السياسي في الساحة وكذلك عن المعارضة وعن إبداء رأيه في هذه الملفات، مستغربا من هذا التوجه وهذا الأسلوب من هيئة سميت بهيئة مكافحة الفساد.

ونص السؤال الموجه الى وزير العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية على ما يلي:

1 - عدد المعينين بالهيئة منذ صدور القانون المشار اليه بإنشائها حتى تاريخ الرد على السؤال مع بيان تفصيلي بالاسم والوظيفة التي يشغلها والمؤهل العلمي وتاريخ الحصول عليه والراتب أو المكافأة المقررة له.

2 - الإجراءات التي اتخذت في اختيار المعينين. وهل تم إجراء مقابلات شخصية لجميع المتقدمين المجتازين للاختبارات التحريرية؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فعلى أي أساس تم استبعادهم من المقابلات الشخصية مع اجتيازهم للاختبارات التحريرية؟

3 - هل جميع المقبولين من حملة المؤهل الجامعي في الهيئة مؤهلهم الجامعي حصلوا عليه من جامعات معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي ام انها دون المستوى؟

4 - حسب معلوماتنا فانه تم انتداب شركة للإشراف على وضع الاختبارات وتقييم المتقدمين وانه لم يكن قطاعا إشرافيا معتمدا على اي اساس علمي او مهني تم اختيار هذه الشركة؟

أرجو تزويدي بالسيرة الذاتية للشركة وخبراتها السابقة في هذا المجال.

على ان تكون الإجابة مشفوعة بما يتطلبه البيان من أوراق ومستندات ذات صلة بالرد.